الجمعة ٢١ أيار ١٩٩٩

قضايا النهار

وزراء عرب في حكومة باراك؟

شبلي ملاط

في ايار ١٩٩٦، ارسلت الى جريدة "الحياة" في لندن بواسطة الصحافي الصديق عبد الوهاب بدرخان، مقالة قصيرة بعنوان: "وزير عربي في الحكومة الاسرائيلية". وارفقت المقالة بملاحظة عن جدوى نشرها فقط في حال انتصار شمعون بيريس في الانتخابات. وحتى بالنسبة الى بيريس، كنت اظن ان مثل هذا الاقتراح ليس ناجزا للوضع حيز التنفيذ، لكن نجاح بيريس آنذاك كان مرتبطاً بالصوت العربي بشكل وثيق، مما يجعل صعبا على رئيس وزراء وصل الى الحكم بفضله ان يتمادى في غضّ النظر عن الاعتراف بحقيبة وزارية لما يقارب عشرين بالمئة من سكان اسرائيل.

ورغم تصويت العرب لمصلحته، خسر بيريس الانتخابات، بسبب استطلاعات الرأي الخاطئة والتكهنات المختلفة، الا ان المقالة نشرت يومها (الحياة، ٣٠ ايار ١٩٩٦). هذا ولا بد للفكرة ان تعود الى الصدارة مجددا غداة انتصار باراك، بعد تهميشها لمدة ثلاث سنوات وضع فيها السيد بنيامين نتنياهو حدا لعملية السلام على مختلف الاصعدة في المنطقة.

والاسرائيليون الفلسطينيون، الذين يُسمون "العرب" في الدولة اليهودية، يجدر بنا ان نعيد النظر في دورهم. فعلينا اولا ان نشترك في النقاش الذي تناول في الاسابيع الماضية داخل اسرائيل وخارجها، وخلافا لسنة ١٩٩٦، الصوت العربي واهميته، وهو نقاش تناول حصر الدولة بعنوان يهوديتها وهي دولة تضم مليون مواطن ليسوا من اليهود.

ومن المفيد ان نحيي الدور الذي لعبه الدكتور عزمي بشارة لانه وضع في الصدارة حق غير اليهودي في الوصول الى رئاسة الوزراء الاسرائيلية. فاذا كانت الصورة اليوم غير حاسمة، مع استمرار عدم مطابقة الاحزاب العربية في اسرائيل لواقع قدرها في الساحة السياسية الطبيعية، وهي التي من الممكن ان تفرض عشرين عضوا عربيا على الكنيست، في حين انها ليست قادرة اليوم على الوصول الى عتبة العشرة نواب، الا ان امكانية تعيين وزير عربي في الحكومة المقبلة موضوعة على الطاولة بشكل جدي، للمرة الاولى.

هذه ليست قضية هامشية. وكنا عرضنا في كتاب نشر منذ ثلاث سنوات ان اهم قطاع اجتماعي في مستقبل الصراع العربي – الاسرائيلي قد يكون ممثلا بدور رائد للفلسطينيين المقيمين داخل دولة اسرائيل. واذ جاء هذا التطلع البديهي الى الحقيقة المميزة التي نعرضها اليوم، علينا ان نعيد الاعتبار مجددا الى اهلنا داخل اسرائيل، وقد تناسيناهم في وحشتهم وتركناهم ضحايا للاضطهاد الذي تعرضوا له طوال العقود الخمسة المنصرمة، وان نؤكد لهم انهم عنصر اساسي في مستقبل المنطقة. وقد بدأوا تحمل هذه المسؤولية العظيمة باشكال لا نزال نجهلها.

ومن هذه الاشكال مثلا، ما برز في ندوة حقوقية في المغرب الاسبوع الماضي، في شخص الشيخ احمد الناطور، رئيس محكمة الشرع الاستئنافية في اسرائيل، وهي اعلى درجة للقضاء العربي فيها. والرجل طليق في اللغتين العربية والعبرية، ويتمتع باحترام كبير لدى الطوائف الدينية المختلفة في اسرائيل، ويدرس في كلية الحقوق في جامعة تل ابيب؛ ورغم صغر سنه كقاض، تقدم في مجال الفقه الاسلامي في قرارات هي من الاهم في هذا الحقل اصالة وتعليلا. وليس بعيداً اذاً تصوره جالسا مع نظيره في الهرمية القضائية الاسرائيلية اهارون باراك، وهو ايضا من القضاة المعروفين عالميا.

وليس صدفة ان القاضي باراك قد جاء اليه بزيارة زمالة منذ اسابيع قليلة، وان التعاطي القضائي متين بينهما، وان لم يكن كاملا وناجزا في نظر الناطور. فالمسألة واضحة، وهي ان مستقبل المساواة في اسرائيل بين جميع مواطني اسرائيل، ستتحقق عندما يصبح اشباه احمد الناطور في المحكمة العليا في اسرائيل كما في مراكز القرار الراجح داخل القطاع العام وخارجه. انما هذه المساواة آتية، كما في جميع القضايا المتصلة بالقانون والمجتمع، على مهل، ويُذكر هنا انه يوجد اليوم، بشكل موقت، قاض عربي في المحكمة العليا.

الا ان القاضي الناطور ليس رجلا سياسيا، والمعالجة السياسية لعملية المساواة بين المواطنين الاسرائيليين كافة تتطلب من وجهة نظر عرب الداخل تعيين وزير او وزيرين فلسطينيين في الحكومة التي سيشكلها ايهود باراك. وليست هذه العملية كما يظن البعض، مجرد ترتيب شكلي: فالشعب العربي في اسرائيل محنك وواع، يعرف تماما انه متأخر عن اليهود اقتصادياً واجتماعياً بسبب سياسة التمييز العنصري التي فرضت عليه خلال النصف القرن الماضي. لكنه اليوم قادر على كسر نظام التمييز سياسيا، بوزارة في اسرائيل قوامها الجديد وجود الفلسطينيين الاصليين والخطوة الاولى بين رموزها.

مشروع الكسر هذا ألم يكن رسالة ترشيح عزمي بشاره الاولى والوحيدة؟

محام دولي وبروفيسور في الحقوق في جامعة القديس يوسف، من مؤلفاته "الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين" نشر في لندن عام ١٩٩٦